

بطاقات الدفع الالكتروني الاستخدام والعوائق

Electronic payment cards use and obstacles

الكلمات الافتتاحية :

بطاقات الدفع الالكترونية، التعاملات الالكترونية ، التسوق الالكتروني
، اجهزة الصرف ، التحويل الالكتروني

Keywords :

Electronic payment cards, electronic transactions, electronic shopping, teller machines, electronic transfer.

Abstract : This study dealt with electronic payment cards in terms of the beginning of their use and the reason that contributed to their emergence in the world in general and Iraq in particular, as well as the obstacles that faced the operation of electronic payment cards, whether the practical obstacles represented in the quality of their performance and the methods of using and trading them, or the societal obstacles represented in the difficulty of individual acceptance. And the community to circulate

it due to ignorance in its use or the individual's lack of habit of using it, as well as knowing the extent of banking awareness of the use of electronic payment cards .

نبأ كاظم رحيم طالب



دكتوراه قانون خاص جامعة
قم الحكومية

الدكتور مرتضى محمدي

استاذ القانون الخاص في
كلية القانون / جامعة
المفيد الحكومية

المخلص:

تناولت هذه الدراسة بطاقات الدفع الإلكتروني من ناحية بداية استخدامها والسبب الذي ساهم في ظهورها في العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص , وكذلك العوائق التي واجهت عمل بطاقات الدفع الإلكتروني سواء العوائق العملية المتمثلة في جودة ادائها وطرق استخدامها وتداولها , او العوائق المجتمعية المتمثلة في صعوبة تقبل الفرد والمجتمع لتداولها بسبب الجهل في استخدامها او اعدم اعتياد الفرد على استخدامها , وكذلك معرفة مدى الوعي المصرفي لاستخدام بطاقات الدفع الإلكترونية .

المقدمة:

اولا : اهمية البحث

- ١ . لعدم وجود دراسة سابقة موسعة وشاملة للموضوع .
- ٢ . وكذلك لغرض الوصول الى التعرف لبداية ظهور لبطاقات الدفع الإلكتروني في العالم والعراق والاسباب التي دعت الى ظهورها وكذلك العوائق التي واجهتها .

ثانيا : أسئلة البحث

السؤال الاساسي : ماذا يقصد ببطاقات الدفع الإلكتروني ؟

الاسئلة الفرعية :

- ١ . ماهي بطاقات الدفع الإلكتروني ؟
- ٢ . ماهي العوائق التي واجهت وتواجه عمل وتداول بطاقات الدفع الإلكتروني ؟

٣ ماهي الصعوبات التي تواجه المستهلك في استخدام بطاقات الدفع الإلكترونية في المصارف التجارية ؟

ثالثاً : منهجية البحث : اتبع في هذه الدراسة منهج الوصف التحليلي المقارن حيث قمنا بجمع الحقائق والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة من مصادر عديدة وقمنا بتحليلها بغية الوصول لتحقيق اهداف الدراسة لغرض ايجاد حل لمشكلة البحث متبعين المنهج المقارن للوقوف على مزايا ومساوئ القوانين المقارنة غاية منا في الوصول الى نظام شامل متطرقين الى موقف ابرز الاتفاقيات ذات العلاقة، وسوف يعتمد في الجزء النظري من البحث على ما يعرف بالمنهج الاستقرائي النظري، حيث سيتم استقراء البحوث والدراسات المتعلقة في موضوع البحث، أما في الجزء الميداني من البحث سوف يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال معرفة معوقات استخدام بطاقات الدفع الإلكترونية في المصارف التجارية، من خلال قائمة الاستبيان التي أعدت لهذا الغرض.

تمهيد : بطاقة الدفع هي البطاقة التي يمكن استخدامها من قبل حاملها وتكون مقبولة لدى التاجر لإتمام إجراءات الشراء أو في دفع أي التزامات أخرى. وهناك عدة أنواع من بطاقات الدفع المتاحة في السوق والتي لديها عدة خصائص مشتركة. بعض بطاقات الدفع تكون بطاقات بارزة من البلاستيك ذات ابعاد ٨٥,٦ × ٥٣,٩٨ ملم، المطابقة مع مواصفات قياسية خاصة (ISO/IEC 7810 ID-1) ، منقوش عليها رقم

البطاقة والمصرف , ورقم الحساب , واسم صاحب البطاقة . وقد دخلت بطاقات الدفع الالكتروني الى العراق بعد التغييرات التي حصلت في البلاد عام ٢٠٠٣ م , وما نتج عنه من انفتاح على العالم الخارجي , واتساع رقعة التعامل التجاري والمالي , الامر الذي استوجب مواكبة دول العالم , ولا يخفي من الامر ما يحمله كل نظام مالي من مزايا وسيئات بسبب حداثة التعامل معه , وضعف العاملين على ادارته , اضافة الى تحديات السوق والمجتمع .

الفرع الاول : وسائل الدفع الالكتروني. مواكبة للتطور الذي يشهده العالم تنوعت وسائل التعامل للمصارف , حيث انتقلت من وسائل الدفع التقليدية المتمثلة بالصك , والسحب النقدي , والحوالة , الخ , الى وسائل الدفع الالكتروني , وظهور شركات اصدار بطاقات الدفع الالكتروني , والتطبيقات الالكترونية الخاصة بالتعاملات المالية .

اولا : الدفع الالكتروني : وقد اختلف الفقهاء والمشرعون في وضع تعريف للدفع الالكتروني , فقد عرفه البعض على انه ((عبارة عن عملية غايتها الرئيسية الوفاء بالتزام نقدي , وذلك من خلال استخدام وسيلة الكترونية))^١ وايضا تم تعريفه على انه ((عملية تحويل وسداد النقود عن طريق الوسائل الالكترونية))^٢ , وعرف ايضا على انه ((عقد بين الامر بالتحويل المصرفي والبنك مصدر الحوالة يلتزم بموجبها ان يدفع بنفسه او بواسطة غيره مبلغا من النقود يعادل قيمة الحوالة الى المستفيد

مقابل عمولة متفق عليه^٢ ونرى ان يكون التعريف بصيغة تستوعب لإجراءات عملية الدفع الالكتروني ويكون بالصيغة التالية ((كل عملية الكترونية نشأت لسداد اثمان الاحتياجات من الخدمات والسلع التي حصل عليها المستهلك او وسيط المستهلك ((.

ثانيا : بطاقات الدفع الالكتروني : تنوعت التعاريف الخاصة بالبطاقة الائتمانية في المراجع الاجنبية والعربية الاقتصادية منها والفقهية , ويتطلب الامر حيزا اكبر لغرض عرض هذه التعاريف الا اننا سوف نشير الى اهم النقاط التي ركز عليها كل تعريف عرفها المجمع الفقهي الاسلامي التابع الى منظمة المؤتمر الاسلامي في دورته السابعة بانها ((مستند يعطيه مصدره - البنك المصدر - لشخص طبيعي او اعتباري - حامل البطاقة - بناء على عقد بينهما يمكنه من شراء السلع والخدمات ممن يعتمد المستند - التاجر - دون دفع من حساب المصدر ثم يعود على حاملها في مواعيد دورية وبعضها يفرض فوائد على مجموع الرصيد غير المدفوع بعد مدة محددة من تاريخ المطالبة وبعضها لا يفرض فوائد^٤ . يتضح مما سبق ان التعريف السابق قد اشتمل على اطراف العقد الرئيسية كما بين كيفية تسديد مستحقات المصدر لكنه لم يشير الى حصول حاملها على بعض الخدمات دون مقابل. وقد عرفت ايضا على انها ((اداة دولية للدفع الائتماني المدار ذات نطاق عام ناتجة عن عقد ثلاثي يصدر من بنك تجاري يمكن حاملها من اجراء عقود خاصة للحصول على خدمات خاصة))^٥ . قد

اوضح هذا التعريف طبيعية العقود والخدمات الناشئة عن البطاقة وانـه اشار الى جانب مهم من البطاقات الائتمانية وهو الائتمان المدار (Revolving Credit)).

و تعددت التعاريف للبطاقة تبعا لكيفية الحصول عليها او كيفية استخدامها او بيان كيفية صدورها وتحصيل قيمة ما يحصل عليه مستخدمها من سلع وخدمات . فقد عرفها البعض على انها ((بطاقة معدنية او بلاستيكية ممغنطة عليها اسم حاملها وتاريخ اصدارها وتاريخ نهاية صلاحيتها ورقم سري لا يعرفه الا حاملها))^٦ عرفت ايضا على انها ((عقد تعهدت بمقتضاه الجهة المصدرة للبطاقة والتي في الغالب تكون احد البنوك بفتح اعتماد في حدود مبلغ معين لمصلحة شخص يسمى حامل البطاقة - العميل - الامر الذي يمكنه من الوفاء وسداد قيمة مشترياته لدى المحال التجارية التي ترتبط في ذات الوقت بالجهة المصدرة للبطاقة بعقد يلزمها قبول الوفاء بمقتضى هذه البطاقة لمبيعاتها او خدماتها وذلك خلال مدة معينة))^٧.

ثالثا : اطراف البطاقة : مصدر البطاقة وهي الجهة التي تصدر البطاقة وتمنح الحق في التعامل بها لحاملها وفق تعليمات يطلع عليها الراغب باقتناء البطاقة التابعة لهم , ويعتمد مصدر البطاقة على الترويج للبطاقات الصادرة منهم عن طريق طرح عروض تساعد في جذب اقتنائها تتمثل في كثرة الخدمات المرتبطة بها وقبولها الواسع في التعامل مع مراكز البيع والتسوق وهي جزء من عمليات التنافس المصرفية والمالية في المجتمع , وهذه الجهة تلتزم بالتعليمات التي تصدر من منظمة دولية وبذلك

تحصل على ترخيص بإصدار البطاقة . حامل البطاقة (العميل او المستهلك او المشتري) الشخص الذي يرتبط مع مصدر البطاقة بعقد ينظم عمليات استخدام البطاقة المالية ويحافظ على سرية معلوماتها , ويكون المسؤول عن اي واجبات فرضت عليه بموجب العقد . قابل البطاقة (التاجر او البائع) الجهة التي تقبل التعامل في شراء سلعها خدماتها بالنقد الالكتروني , وترتبط بشكل مباشر او غير مباشر مع مصدر البطاقة , لكن هذا النوع من الارتباط لا يكون ارتباط التبعية وخصوصا في غير المباشر وانما ارتباط ضمن سلسلة العقود المتعلقة بعمليات الدفع الالكتروني المحلية والعالمية والتي تسهل الشراء الالكتروني , ويكون قابل البطاقة شخصا طبيعيا كالتاجر او معنويا كالشركات .

- في بعض الأحيان يظهر طرف رابع يسهل في عملية الدفع الالكتروني من خلال توسطه في اتمام بعض عمليات البيع والشراء , وهو طرف غير اساسي , ولا يتواجد في جميع عمليات الدفع الالكتروني .

رابعا : محطات الدفع الالكتروني نظام نقاط البيع (POS) Point of Sale : والمعروفة أيضًا باسم محطة نقطة البيع (POS) , ومحطة بطاقة الائتمان, و محطة (PDQ) والتي تعني «معالجة البيانات بسرعة» أو في المصطلحات الشائعة باسم " Pretty Damn Quick ", هو جهاز يتفاعل مع بطاقات الدفع لإجراء تحويلات إلكترونية للأموال . وجميع هذه الأجهزة هي عبارة عن نقطة التلاقي التي تجمع

أكثر من معاملة على التوازي لإدارة وإتمام معاملة أكبر والنجاح في عملية التجارة الإلكترونية بوجه عام، قد يكون جهاز أو ماكينة صغيرة تقبل الكروت ويتم إيصالها بجهاز اللاب توب أو الهاتف المحمول وإدارة كافة نقاط بيعك بسهولة ومن مكان واحد . فمع نمو وتطور التجارة الإلكترونية تظهر أنظمة وعمليات كثيرة لدعم هذا التطور والوصول لأفضل النتائج المرجو الوصول لها عند العمل بالتجارة الإلكترونية. وقد أعلن البنك المركزي العراقي، عن دخول قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٣.٤٤) لعام ٢٠٢٣ حيز التنفيذ، والمتمثل بزيادة عدد أجهزة الدفع الإلكتروني (POS) والتي تستخدم انطلاقاً من ٢٠٢٣/٦/١ في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص لتعزيز ثقافة الدفع والتحصيل الإلكتروني، والتقليل من استخدام النقود الورقية في الجباية والتعاملات التجارية، من خلال إيقاف التعامل اليدوي في جباية الاموال لغرض حث المواطنين على اقتناء لبطاقات الدفع الالكتروني واستخدامها في دفع رسوم المعاملات الرسمية في دوائر الدولة , وكذلك عمليات التزود بالنقود بواسطة بطاقات الماستر كارد , او بطاقات الدفع الالكتروني خاصة بالنقود.

خامساً : مزايا الدفع الالكتروني : أ . بالنسبة لحاملها : تحقق وسائل الدفع الإلكتروني لحاملها مزايا عديدة أهمها سهولة ويسر الاستخدام كما تمنحه الأمان بدل محل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع , كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان

المجاني لفترات محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوراً بمجرد ذكر رقم البطاقة .

ب. بالنسبة للتاجر : تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق المصرف والشركات المصدرة .

ج . بالنسبة لمصدرها : تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح اليت تحققها المصارف والمؤسسات المالية ، فقد تحقق شركات اصدار بطاقات الدفع الالكتروني التابعة الى المصارف او المؤسسات المالية ارباحاً عالية ناتجة من استخدام بطاقات الدفع الالكتروني .

سادساً : عيوب الدفع الإلكتروني .

أ . بالنسبة لحاملها : من المخاطر الناجمة عن استخدام هذ الوسائل زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.

ب . بالنسبة للتاجر : إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل المصرف يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري .

ج . بالنسبة لمصدرها : أهم خطر يواجه مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم وكذلك تحمل المصرف المصدر نفقات ضياعها^٨.

الفرع الثاني : المعوقات التي تواجه العمل بنظام بطاقات الدفع الإلكتروني .

اولا : مستوى الأمن الإلكتروني: تواجه التجارة الإلكترونية بوجه عام والتجارة من خلال الأنترنت بوجه خاص للخطورة التقليدية التي تواجهها أنظمة المعلومات، من عمليات السرقة و الفيروسات الإلكترونية التي تتم على أرقام بطاقات الائتمان، وعلى الأنظمة الإلكترونية للمصارف، حيث يتم معرفة أرقام حسابات الزبائن والتحويل غير المشروع للأموال، كل هذ المشاكل تؤدي بالإحساس بالخطر وتعميق الهاجس النفسي بعدم التعامل من خلال وسائل الدفع الإلكتروني ، و كل هذ المشاكل تدفع أهل التقنية وأهل التشريع لمواجهةها من خلال وسائل فنية وقانونية . يتباين المستوى للأمن الإلكتروني ما بين دول العالم، وهو ما يعرف بالأمن السيبراني ، ويعد العراق من الدول التي تصنف بالمستوى الضعيف ، حيث لا يوجد فيه أمن إلكتروني كافٍ، فهو يعاني من خرق أمني ومعلوماتي واضح، وبالتالي فإن بيانات العملاء الموجودة لدى شركات الدفع الإلكتروني تكون عرضة للسرقة بشكل كبير ، ويتضح جليا ذلك من خلال متابعة عمل شركات بطاقات الدفع الإلكتروني والتي تعاني من بطئ في اتمام التعاملات الإلكترونية كونها تفتقر الامن بسبب اتباعها للإجراءات التي تقوم بها شركات بطاقات الدفع الإلكتروني

الرصينة في الحفاظ والتأمين على معلومات زبائننا من الاختراق الإلكتروني والتي تحصل عليها لقاء التعاقد مع شركات الكترونية مختصة في هذا المجال تقوم بحفظ معلومات الزبائن في بوابات الكترونية يصعب اختراقها .

ثانيا : القيود على خدمات الشحن والتوصيل: في الحقيقة لا يوجد في العراق شركات أو مكاتب شحن يمكنها استيعاب الكم الهائل من الموارد التي يمكن أن تتدفق في حال تم تفعيل نظام التجارة الإلكترونية، وذلك نظراً لوجود عوائق تشكل قيود تحد من حركة التنقل و دخول الكثير من المواد إلى الأسواق.

ثالثا : ثقافة السكان: يجد المستهلك العراقي صعوبة في استخدام بطاقات الدفع الإلكترونية الصادرة من المصارف والمؤسسات المالية , تكاد تكون ثقافة السكان وخبرتهم بمزايا الدفع الإلكتروني في العراق شبه معدومة, كون العراقيون يعتمدون إلى حد كبير على أنظمة الدفع التقليدية في جميع مناحي حياتهم, كما أنهم لا يثقون بالدفع الرقمي خوفاً من عمليات النصب والاحتيال التي تتم عبره.

رابعا : ضعف المؤهلات والبنى التحتية: لا يمتلك العراق أرضية قوية ومناسبة يمكن الانطلاق منها لتعميم التجارة الإلكترونية والتحول إلى اقتصاد رقمي تختفي فيه الأوراق المالية كلياً، علاوةً على أن شبكات الاتصالات والإنترنت ضعيفة جداً ولا يمكنها تحمل كل الضغط الذي يمكن أن يفرضه نظام الدفع الرقمي.

خامسا : المشاكل النفسية : مازال العامل النفسي للمتعاملين يقف عائقا أمام التجارة الإلكترونية بشكل عام ووسائل الدفع الكرتوني بشكل خاص ، فمن الناحية النفسية نجد أن المتعامل لا يتقبل إبرام الصفقات من خلال شبكة الأنترنت اذا كانت ذات مبلغ كبير فهو يفضل الالتقاء المباشرة بالمتعامل الآخر والجلوس معه لكي يجري التعاقد معه و الاتفاق على كافة بنود التعاقد.

الخاتمة

اولا : النتائج .

١. تباينت التشريعات في تعريف الدفع الإلكتروني، الا انها توحدت على اعتباره عملية دفع تتم بطرق الكترونية.
٢. تشابهت وسائل الدفع الالكترونية مع وسائل الدفع التقليدية ، وامتازت وسائل الدفع الإلكتروني بميزة الاطراف الثلاثة .
٣. لغرض اكمال عملية الدفع الإلكتروني يستوجب نشوء ثلاثة عمليات منفصلة بين طرفين مختلفين في كل عملية .

ثانيا : التوصيات .

١. ضرورة تشريع قانون وطني متطور وشامل ينظم المعاملات المالية الالكترونية مواكباً للتشريعات الاقليمية والعالمية .

٢. التأكيد على المصارف والمؤسسات المالية في الحفاظ على حقوق وسرية معلومات العملاء الذين يستخدمون بطاقات ووسائل الدفع الالكترونية التابعة لهم , وحثهم على تسهيل اجراءات التعامل الالكتروني والتي تشهد اجراءات بطيئة ومعقدة ترهق كاهل الزبون , وخصوصا فيما يتعلق بإجراءات استبدال البطاقة .

المصادر

اولا : الكتب والمؤلفات

١. ابو بكر زيد بن عبدالله, بطاقة الائتمان (حقيقتها البنكية التجارية واحكامها الشرعية) مؤسسة الرسالة , بيروت , الطبعة الاولى , ١٩٩٦
 ٢. عماد علي خليل , الحماية الجزائية لبطاقات الوفاء (دراسة تحليلية) , الطبعة الاولى , دار وائل للنشر , عمان , ٢٠٠٠ .
 ٣. مصطفى كمال طه , وائل أنور بندق , وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة , دار الفكر الجامعي , الإسكندرية , ٢٠٠٥ .
 ٤. محمد عمر دولية , عقد التحويل المصرفي الالكتروني , دراسة قانونية مقارنة , دار الثقافة للنشر والتوزيع , مصر .
- ثانيا : الرسائل والاطروحات الجامعية والبحوث .

١. حوالف عبد الصمد , النظام القانوني لوسائل الدفع الالكتروني في الجزائر , دراسة مقارنة , اطروحة دكتوراه في القانون , في كلية القانون والسياسة , جامعة ابو بكر بلقايد , تلمسان , الجزائر , ٢٠١٤ / ٢٠١٥ .

٢. زرقان هشام , النظام القانوني لبطاقات الدفع الالكتروني , رسالة ماجستير في قانون الاعمال , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة محمد خيضر , بسكرة , الجزائر , ٢٠١٦ .

٣. محمد القري , بطاقات الاعتماد غير المغطاة , مجلة الفقه , عدد ١٢ , ج٣ الرياض , السعودية.

ثالثا : القوانين .

١. قانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٤ الكويتي الخاص بالمعاملات الالكترونية.

رابعا : القرارات الفقهية .

١. قرار مجمع الفقه الاسلامي الدولي رقم (٧/١/٦٥) في ١٢ / ١١ / ١٤١٢ هـ .

خامسا : المواقع الالكترونية .

١. القوانين العراقية <http://iraq-lg-law.org> .

هوامش البحث

^١ . حوالف عبد الصمد , النظام القانوني لوسائل الدفع الالكتروني في الجزائر , دراسة مقارنة , اطروحة دكتوراه

في القانون , في كلية القانون والسياسة , جامعة ابو بكر بلقايد , تلمسان , الجزائر , ٢٠١٤ / ٢٠١٥ , ص ٢١

^٢ . انظر المادة (١) من قانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٤ الكويتي الخاص بالمعاملات الالكترونية.

٣. د. محمد عمر دولية , عقد التحويل المصرفي الالكتروني , دراسة قانونية مقارنة , دار الثقافة للنشر والتوزيع , مصر , ٢٠٠٦ , ص ٢٣.
٤. محمد القري , بطاقات الاعتماد غير المغطاة , مجلة الفقه , عدد ١٢ , ج٣ الرياض , السعودية , وايضا قرار مجمع الفقه الاسلامي الدولي رقم (٧/١/٦٥) في ١٢ / ١١ / ١٤١٢ هـ .
٥. ابو بكر زيد بن عبدالله , بطاقة الائتمان (حقيقتها البنكية التجارية واحكامها الشرعية) مؤسسة الرسالة , بيروت , الطبعة الاولى , ١٩٩٦ , ص ١٧.
٦. عماد علي الخليل , الحماية الجزائية لبطاقات الوفاء (دراسة تحليلية) , الطبعة الاولى , دار وائل للنشر , عمان , ٢٠٠٠ , ص ٩.
٧. زرقان هشتام , النظام القانوني لبطاقات الدفع الالكتروني , رسالة ماجستير في قانون الاعمال , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة محمد خيضر , بسكرة , الجزائر , ٢٠١٦ , ص ١٥.
٨. مصطفى كمال طه , وائل أنور بندق. وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة , دار الفكر الجامعي. الإسكندرية.. ٢٠٠٥ , ص ٣٣ .